الأمم المتحدة

A/HRC/15/31/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
5 July 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة عشرة
البند ٣ من جدول الأعمال
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي البوكيركيه

إضافة

البعثة التي قامت بها إلى مصر*

* يُعمم موجز هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. أما التقرير نفسه، الوارد في مرفق هذا الموجز، فيُعمم باللغة التي قدم بها وبالعربية فقط.

(A) GE.10-14933 140710 190710

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

قامت الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي ببعثة رسمية إلى مصر في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتسلم الخبيرة المستقلة بالالتزام الذي أبدته الحكومة في قطاعي المياه والصرف الصحي. وقد تأثرت أيضا بالشهادات الشخصية للأفراد، التي سلطت الضوء على بعض التحديات والثغرات الهامة في السياسة الحكومية. وتشير الخبيرة المستقلة بوجه خاص إلى التحديات المتصلة بتوافر المياه، وجودة المياه، والصرف الصحي، والقدرة على تحمل النفقات، والحصول على معلومات والمشاركة والشفافية، وتنظيم قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي. وتوضّح الخبيرة المستقلة أن هذه التحديات تلاحظ بوجه خاص في العشوائيات والمناطق الريفية. وهذه هي المناطق التي يعيش فيها أشد الناس فقراً، الذين يواجهون عقبات في الوصول إلى المعلومات بسبب الافتقار إلى التوعية، والاتصالات، وبسبب الأمية، وعدم الشفافية من جانب السلطات.

وتختتم الخبيرة المستقلة تقريرها بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المرفق

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، السيدة كاتارينا دي البوكيركيه، عن البعثة التي قامت بها إلى مصر (٢١-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً -	مقدمة	١-٤	٤
ثانياً -	الحالة الاجتماعية والاقتصادية في مصر	٥-١٠	٥
ثالثاً -	الإطار المؤسسي والسياساتي في مجال المياه والصرف الصحي	١١-١٦	٧
رابعاً -	حالة مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي في مصر	١٧-٦٨	٩
	ألف- توافر المياه	٢٧-٣٠	١٢
	باء - جودة المياه	٣١-٣٩	١٤
	جيم- الصرف الصحي	٤٠-٤٥	١٧
	دال - القدرة على تحمل التكاليف	٤٦-٥٤	١٩
	هاء - الحصول على المعلومات والمشاركة	٥٥-٦٥	٢٢
	واو - تنظيم الإمداد بالمياه والصرف الصحي	٦٦-٦٨	٢٥
خامساً -	الاستنتاجات والتوصيات	٦٩-٧٠	٢٦

أولاً – مقدمة

١- قامت الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي ببعثة رسمية إلى مصر في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بهدف تقييم الطريقة التي تنفِّذ بها مصر التزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. والتقت الخبيرة المستقلة أثناء البعثة بالعديد من المحاورين ومن بينهم مساعدة وزير الخارجية لشؤون الهيئات والمنظمات الدولية، ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البيئة والتنمية المستدامة، ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والإنسانية الدولية، ومساعد الوزير لشؤون الرعاية الأولية والطب الوقائي وتنظيم الأسرة، ورئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى العديد من ممثلي قطاعي المياه والصرف الصحي. كما التقت الخبيرة المستقلة بممثلي المجلس القومي لحقوق الإنسان وجهات أخرى معنية، بما في ذلك المجتمع المدني والشركاء في التعاون الإنمائي وجهات فاعلة تابعة للأمم المتحدة. وقامت بزيارات إلى الإسكندرية والقاهرة والأقصر وقنا وقرية وردان.

٢- وتعرب الخبيرة المستقلة عن امتنانها لكل من وافق على الاجتماع بها، بما في ذلك امتنانها للحكومة المصرية لما أبدته من تعاون معها في تنظيم الزيارة. كما تُعرب عن تقديرها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما قدّماه لها من دعم في تنظيم الزيارة.

٣- وأعجبت الخبيرة المستقلة أيضاً بمستوى الالتزام الذي أبدته الحكومة في قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي. وتأثرت أيضا بالشهادات الشخصية للأفراد، التي سلطت الضوء على بعض التحديات والثغرات الهامة في السياسة الحكومية. وبينما أحرزت الحكومة تقدماً باهراً في توسيع نطاق شبكة المياه، فإن شبكة الصرف الصحي أقل تقدماً منها، وتهدد المكاسب التي حققتها مصر في قطاع المياه. وستؤدي المشاكل الخطيرة المتعلقة بجودة المياه وندرتها إلى تفاقم هذا القلق. وعلاوة على ذلك فإن الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي لا يزال بعيداً عن متناول الكثيرين ممن يعيشون في العشوائيات، والمناطق المحيطة بالمدن، والمناطق الريفية. وأحد التحديات الرئيسية التي تواجه الحكومة في التصدي لهذه القضايا هو الحد من التفاوت الكبير بين القانون والممارسة، وبالتالي تحسين حالة معظم الأشخاص المهملين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو في المناطق الريفية، وضمان الوصول إلى المعلومات والشفافية في هذه القطاعات.

٤- ويتناول هذا التقرير هذه النتائج بالتفصيل، ويشير إلى بعض الممارسات الجيدة، ويقدم توصيات في هذا الشأن.

ثانياً – الحالة الاجتماعية والاقتصادية في مصر

٥- يحدد تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالفقر في مصر ثلاث فئات من الفقر هي: الفقر المدقع، الذي يعني عدم القدرة حتى على توفير المواد الغذائية الأساسية؛ والفقر المطلق، الذي يشمل إنفاق أقل مما يلزم لتغطية الحد الأدنى المطلق من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية [...]، وحالة شبه الفقر، التي تعادل إنفاق ما يكفي بالكاد لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية وما يزيد قليلا على الاحتياجات الأساسية من المواد غير الغذائية[١].

٦- ووفقاً لهذا فإن نسبة ١٩,٦ في المائة من السكان يعُتبر أنها تعيش في فقر مطلق، و٢١ في المائة في حالة شبه فقر. وعموماً، يصنف ٤٠,٥ في المائة من السكان في مصر في فئة الفقراء إلى حد ما، ويبلغ عددهم نحو ٢٨ مليون نسمة[٢]. ويشكل الفقر سبباً ونتيجة لأوجه أخرى كثيرة من الحرمان، من بينها الافتقار إلى التعليم، وفرص العمل، والسكن اللائق، والوصول إلى الخدمات الأساسية.

٧- وعموماً، تتميز مصر بفوارق واسعة بين المحافظات الغنية والمحافظات الفقيرة، والسكان الأغنياء والسكان الفقراء. وبينما يبلغ المتوسط الوطني من السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين من دولارات الولايات المتحدة في اليوم الواحد نحو ١٨ في المائة[٣] (١٤ مليون نسمة تقريباً)، فإن نظرة أدق على الاختلافات بين المحافظات تبين أن معدلات الفقر في أشد المحافظات فقراً يبلغ في ارتفاعه ٦١ في المائة[٤]. وتتركّز أعلى معدلات الفقر في صعيد مصر، حيث يعيش ١٠ في المائة من السكان الفقراء في حالة فقر مدقع[٥]. وبينما بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين في عام ٢٠٠٨ في مصر ٧٠,٧ في المائة إجمالاً – ٣١ في المائة منهم من النساء والبنات و٦٩ في المائة من الرجال والأولاد فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في المناطق الريفية كان ٦٤,٤ في المائة مقابل ٨٠ في المائة في المناطق الحضرية[٦]، وبدون معالجة

---

(١) البنك الدولي ومصر، "جمهورية مصر العربية: متابعة تقييم الفقر" (١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، الصفحة '٢'.

(٢) المرجع نفسه، الصفحة '٣'.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٩: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية* (نيويورك، ص ١٧٧ متاح من http://hdr.undp.org/en/media/HDR_2009_EN_Table_I1.pdf.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨* (٢٠٠٨)، الصفحة ١٥. متاح من: http://hdr.undp.org/en/reports/nationalreports/egypt/2008 Egypt_ndhr_en.pdf.

(٥) المرجع نفسه؛ Chemonics Egypt (Ahmad Gaber & Associates), *Affordability Assessment to Support the Development of a Financing Strategy for the Water Supply and Sanitation Sector in Egypt: Final Report* (2009), p. 7.

(٦) Egypt, "The national report on literacy and adult education", (2008), p. 10 (counting illiteracy for ersons over the age of 10). Available from www.unesco.org/fileadmin/MULTIMEDIA/INSTITUTES/UIL/confintea/pdf/National_Reports/Arab%20States/Egypt.pdf.

هذه الفوارق والاهتمام على سبيل الأولوية باحتياجات هذه المناطق، سيكون تحسين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية بما يتماشى مع حقوق الإنسان تحدياً كبيراً، وسيجري تناول هذه المسألة في هذا التقرير بمزيد من التفصيل.

٨- ووفقاً للتقرير المتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية في مصر، ظلت الأحياء الفقيرة[٧] تنمو في الآونة الأخيرة. وتفيد التقديرات بأن ما بين ١٢ و١٥ مليون نسمة في مصر يعيشون في العشوائيات[٨]. وعدم إمكانية الوصول إلى الإمداد بالمياه المحسنة وكذلك عدم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة هما خصيصتان من الخصائص الأربع للعشوائيات[٩]. وزاد عدد الأحياء الفقيرة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ (من ١٧٤ ١ إلى ٢٤٠ ١ حياً)، وزاد في نفس الفترة عدد السكان الحضريين الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بنسبة ٣,٥ في المائة[١٠]، في حين أن مجموع عدد السكان في مصر قد زاد بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ بنسبة ٢ في المائة فقط[١١]، وبأقل من ٢ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠[١٢]. وأشار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل) إلى أن الحرمان الرئيسي الذي تعاني منه الأحياء الفقيرة في مصر هو عدم الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة[١٣]. وعلى الرغم من بعض المبادرات الايجابية من جانب الحكومة، فإن الحالة العامة التي أُبلغت بها الخبيرة المستقلة وما شهدته هي نفسها بخصوص الأوضاع المعيشية في الأحياء الفقيرة ما زالت تدعو إلى قلق كبير.

---

(٧) تستخدم الخبيرة المستقلة عبارتي 'الأحياء الفقيرة' و'العشوائيات' في هذا التقرير كمترادفين.

(٨) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن حالة السكان في العالم في عام ٢٠٠٧: إطلاق إمكانات النمو الحضري: United Nations Population Fund (UNFPA), *State of World Population 2007: Unleashing the Potential of Urban Growth* (New York, 2007), p. 17. See also Information Decision and Support Center, "Informal settlements in governorates of Egypt: analytical study - situation analysis and approaches followed in addressing that issue", overview (May 2008), p. 2, available from www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationDetails.aspx?id=47.

(٩) مصر، تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تقييم منتصف المدة (وزارة التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٨): Egypt, *Achieving the Millennium Development Goals: A Midpoint Assessment* (Ministry of Economic Development, 2008), p. 56.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان عن حالة السكان في العالم في عام ٢٠٠٤: UNFPA, *State of World Population 2004: The Cairo Consensus at 10 – Population, Reproductive Health and the Global Effort to End Poverty* (New York, 2004), p. 106. www.unfpa.org/upload/lib_pub_file/327_filename_en_swp04.pdf.

(١٢) تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠٠٧، الصفحة ٩٠.

(١٣) الأمم المتحدة - الموئل، الحالة في مدن العالم في الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩، المدن المتناسقة: UN-Habitat, *State of the World's Cities 2008/2009: Harmonious Cities* (Nairobi, 2008), p. 97

٩- ويؤدي عدم الوصول إلى المعلومات والافتقار إلى ما يتصل بذلك من شفافية إلى تعقيد هذه المشاكل. ويشكل الوصول إلى المعلومات عنصراً حاسم الأهمية لتمكين السكان من المطالبة بحقوقهم. والحق في الحصول على المعلومات مكفول في قانون حقوق الإنسان الدولي، وخاصة في المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى الرغم من أن مصر طرف في هذا العهد، فإن الوصول على المعلومات ليس حقاً يحميه القانون في مصر[١٤]، وتفيد التقارير أنه يصعب للغاية الحصول على معلومات من الحكومة، بما في ذلك معلومات عن المسائل المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقد أشير أيضاً إلى الفساد باعتباره مشكلة خطيرة[١٥]. وعلى الرغم من اعتراف الخبيرة المستقلة بأن الحكومة تبذل جهوداً لتحسين الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، فإنها تلاحظ أن مواطنين كثيرين لا يثقون في الأنشطة التي تشارك فيها الحكومة بوجه عام. ووفقاً للمجلس القومي لحقوق الإنسان، فإن الثقافة والمعرفة المتعلقتين بحقوق الإنسان تشكلان تحدياً أساسياً للمجتمع المصري. وعلى الرغم من زيادة الجهود التي تبذلها الحكومة منذ عام ١٩٩٩ بهدف ترويج هذه الثقافة عن طريق البرامج التدريبية التي تستهدف العاملين في الشرطة ووكلاء النيابة والقضاة ووسائل الإعلام والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، فإن المجلس القومي لحقوق الإنسان يرى أن هذه الجهود لم تحقق بعد الهدف المنشود وأنه يلزم زيادة فعاليتها وتوسيع نطاقها[١٦].

١٠- وكجزء من الاستجابة لهذا الواقع، أنشأت الحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركز العقد الاجتماعي الذي يشمل بين أهدافه الاستراتيجية إعادة بناء الثقة بين الحكومة والمواطنين والتمكين للمجتمع المدني[١٧].

---

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (انظر الحاشية ٤ أعلاه)، الصفحة ٢٦٥.

(١٥) يدعى أن الفساد منتشر على نطاق واسع ويبلغ المرتبة ٢,٨ (من درجة قدرها ١٠ تمثل أدنى حد للفساد) في مؤشر تصوّر الفساد الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، وهو متاح على الموقع التالي: www.transparency.org/regional_pages/Africa_middle_east/current_projects/mbda/focus_countries/egypt.

(١٦) تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في مصر في سياق الاستعراض الدوري الشامل، الفقرة ٢٦، وهو متاح على الموقع: http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session7/EG/NCHR_UPR_EGY_SO7%National CouncilforHumanRights.pdf.

(١٧) Egypt and Information and Decision Support Centre, *Egypt: On the March of Development 2008*, p. 10. Available from www.idsc.gov.eg/Upload/Documents/18/EN/Egyptbook2008.pdf.

ثالثاً – الإطار المؤسسي والسياساتي في مجال المياه والصرف الصحي

١١- صدّقت مصر على المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تكفل جميعها الحقوق المتصلة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وقد جرى استعراض وضعها في إطار الاستعراض الدوري الشامل في شباط/فبراير ٢٠١٠ وقدّمت مؤخراً عدة تقارير إلى هيئات رصد حقوق الإنسان من أجل استعراضها.

١٢- إن مرافق المياه والصرف الصحي في مصر مملوكة للدولة. وبينما جرى التركيز على توسيع شبكة الإمداد بالمياه منذ أوائل التسعينات، فقد ابتلي قطاعا المياه والصرف الصحي بمشاكل كبيرة منذ عقود. وكان من بين هذه المشاكل تدهور جودة المياه، والتنافس على تخصيص المياه، وعدم كفاية الأموال المرصودة للحفاظ على الاستثمارات المضطلع بها في الشبكات، ورداءة الأداء التشغيلي[١٨]. ولمواجهة هذه التحديات، شرعت مصر في عام ٢٠٠٤ في إصلاح هذا القطاع بإصدار قرارين جمهوريين. وقد أنشأ القرار الجمهوري الأول (رقم ١٣٥) الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي التابعة لوزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بغرض "تنقية وتحلية ونقل وتوزيع وبيع مياه الشرب، وتجميع ومعالجة والتخلص الآمن من مياه الصرف الصحي" (المادة ٢). وبنفس القرار، تم تحويل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بالمحافظات إلى شركات تابعة للشركة القابضة (المادة ٣). وأنشأ القرار الجمهوري الثاني (رقم ١٣٦) جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك الذي يتبع نفس الوزارة أيضاً. ومهمة هذا الجهاز هي تنظيم ومراقبة جميع الأنشطة في قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي، التي يباشرها القطاعان العام والخاص، مع التركيز على مستويات الأداء، وتوافر الخدمة، وضمان الجودة والكفاءة، ورضا المستهلك، ووجود أسعار مناسبة.

١٣- وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة وشركة مياه الشرب والصرف الصحي بالاسكندرية تتولى جميعها المسؤولية عن الاستثمار في قطاعي المياه والصرف الصحي، ولا سيما عن توسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات. ووزارة الموارد المائية والري مسؤولة عن إدارة الموارد المائية في البلد. وعلى الرغم من الدور الرئيسي الذي تقوم به الشركة القابضة في هذا المجال حالياً، فإن المسؤولية عن مياه الشرب والصرف الصحي موزعة بين عدة مؤسسات مختلفة وتوجد صعوبات في ضمان التنسيق بينها. ويؤدي أيضاً التداخل بين المسؤوليات إلى مشاكل من حيث المساءلة عندما يكون وصول السكان إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي مهدداً، وسيجري تناول هذه المسألة أدناه بمزيد من التفصيل.

---

(١٨) World Bank, "Cost-effectiveness and equity in Egypt's water sector: Egypt public expenditure review", Policy Note 3 (May 2005), p. 5.

١٤- ويجري في مصر حالياً النظر في مشروع قانون بشأن المياه. وتلقت الخبيرة المستقلة نسخة من مشروع القانون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويتضمن القانون إطاراً للنهوض لتقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر، وهو يتوخى إنشاء جهاز جديد يتولى المسؤولية عن مراقبة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي. وسيكفل الجهاز بصورة خاصة الامتثال لهذا القانون وسيرصد الأداء الفني والاقتصادي والمالي للجهات المقدمة لهذه الخدمات، وسيتلقى الشكاوى المتعلقة بالخدمة. وينص مشروع القانون على استقلال الجهاز في أداء مهامه وعلى اعتماد ميزانية مستقلة لأعماله. وستظل الدولة مسؤولة عن تحديد الرسوم الاجتماعية. ولا يعترف مشروع القانون صراحة بأن المياه وخدمات الصرف الصحي من حقوق الإنسان ولا ينص بالتحديد على حق السكان في الحصول على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بصورة كافية ومأمونة ومقبولة وبتكاليف ميسورة.

١٥- وأبلغت الشركة القابضة الخبيرة المستقلة بأنها نفذت مؤخراً "الخطة العاجلة لمياه الشرب" التي تهدف إلى زيادة إنتاج المياه الصالحة للشرب بالقدر الكافي لتغطية مصر بأكملها والتي ذكر أنه نتيجة لها تم التوصل الآن إلى تحقيق التغطية بنسبة ١٠٠ في المائة. وقد تضمنت هذه الخطة إصلاح الشبكات ومحطات المعالجة القائمة، وبناء محطات جديدة، وزيادة الطاقة الإنتاجية. وأفادت الشركة القابضة بأنها تستثمر الآن نحو مليار جنيه مصري (قرابة ١٣٠ مليون يورو) سنوياً في مشاريع الاستبدال والتجديد. وعلى نطاق أوسع، أُبلغت الخبيرة المستقلة بأن مجموع ما استُثمر في قطاعي المياه والصرف الصحي في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٧ قد بلغ نحو ٣٦,٧ مليار جنيه مصري (قرابة ٤,٩٢ مليارات يورو)، وبأن الاستثمارات المتوخاة في خطط الاستثمار في هذا القطاع حتى عام ٢٠١٢ ستتجاوز مجموع الاستثمارات منذ عام ١٩٩٢. ووضعت الحكومة أيضاً استراتيجية للصرف الصحي في المناطق الريفية وتخصص ٢٠ مليار جنية مصري (أكثر من ملياري يورو) وتهدف تحديداً إلى زيادة مستوى التغطية بخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية.

١٦- ويعكس الاستثمار في قطاعي المياه والصرف الصحي وجود الإرادة السياسية وراء ضمان الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي. ولاحظت الخبيرة المستقلة أن الحكومة، وعلى وجه الخصوص الشركة القابضة، لديها رؤية وخطة لتوسيع نطاق الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وهذه خطوة أساسية نحو الإعمال التدريجي لهذه الحقوق. وبينما تثني الخبيرة المستقلة على هذا الالتزام، فإنها تلاحظ أن تحديات كثيرة لا تزال قائمة لكي يمكن تأكيد أن تحقيق هذا الهدف مرجعه والهدف منه هو الامتثال لقواعد ومبادئ حقوق الإنسان التي تقضي بتمكين الجميع من التمتع الفعلي بالحق في المياه وخدمات الصرف الصحي.

رابعاً – حالة مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي في مصر

١٧- نهر النيل هو المصدر الرئيسي للمياه العذبة في مصر (٩٧ في المائة)، ويعيش معظم السكان على ضفاف هذا النهر. والمياه الجوفية صالحة أيضاً للاستعمال ويجري استعمالها، سواء كانت من نظام نهر النيل أو من المناطق الصحراوية. ويتطلب القطاع الزراعي معظم المياه في مصر، إذ تبلغ نسبته نحو ٨٦ في المائة من جملة الاستخدامات المائية، بينما تبلغ الموارد المائية المخصصة للاستخدامات الشخصية والمترلية بما فيها الصرف الصحي نحو ٩,٤ في المائة فقط من مجموع الاستخدامات المائية[١٩].

١٨- ويفيد برنامج الأمم المتحدة المشترك لرصد الإمدادات المائية ومرافق الصرف الصحي وبرنامج الرصد المشترك بأن ٩٨ في المائة من سكان مصر في عام ٢٠٠٦ كانت لديهم مصادر للمياه المحسّنة[٢٠]. وإحصاءات الحكومة مماثلة لذلك فيما يتعلق بالإمداد بالمياه، وتؤكد أن ١٠٠ في المائة تقريباً من السكان لديهم الآن مصادر للمياه. بيد أن الحكومة اعترفت بأن "خدمات المياه لا تلاحق النمو السريع للسكان وبالتالي فإن تغطية الخدمة تزداد سوءاً[٢١]. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فوارق بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من حيث الوصول إلى المياه، وقد سُجلت أسوأ مستويات الوصول هذه في محافظتي مطروح وشمال سيناء حيث بلغت ٧٣,٦ في المائة و٨٠,٧ في المائة، على التوالي[٢٢].

١٩- ويفيد برنامج الرصد المشترك بأن ٦٦ في المائة من السكان في عام ٢٠٠٦ كانت لديهم القدرة على الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسَّنة[٢٣]. وتميّز قياسات الحكومة بين عدد الأشخاص الموصولين بإحدى شبكات الصرف الصحي وعدد الأشخاص الذين لديهم القدرة على الحصول على خدمات مرافق الصرف الصحي المحسَّنة. وتبلغ نسبة التغطية لوصلات الصرف الصحي طبقاً للتقارير ٧٠ في المائة للمناطق الحضرية و٢٥ في المائة للمناطق الريفية.

٢٠- وحققت مصر تقدماً هائلاً في تحسين إمكانية الحصول على المياه ويتبين من دراسة الإحصاءات على مر الوقت أنها حققت تقدماً كبيراً. بيد أن بعض القضايا الحرجة المتصلة بحقوق الإنسان يمكن أن تغيب عن الإحصاءات. وعلى سبيل المثال، فإن الإحصاءات التي أوردها برنامج الرصد المشترك لا تأخذ في الاعتبار أنه لا يجري قياس مدى إمكانية الاعتماد على الخدمة، كما يُفترض أن نوعية المياه من مصادر معينه جيدة، حتى وإن كانت التجربة

---

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٨.

(٢٠) اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، التقدم في مياه الشرب والصرف الصحي: UNICEF and World Health Organization (WHO), *Progress on Drinking Water and Sanitation: Special Focus on Sanitation* (New York and Geneva, 2008), p. 45.

(٢١) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية في مصر لعام ٢٠٠٨، (الحاشية ٩ أعلاه)، الصفحة ٥٤.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) UNICEF and WHO, *Progress*, p. 45.

في مصر قد أوضحت أن مياه الأنابيب ليست بالضرورة جيدة النوعية. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، فبينما تعتبر خزانات المجارير من وسائل الصرف الصحي المحسَّنة، فإنه توجد مشاكل كبيرة في مصر بسبب طفح خزانات المجارير الذي يمكن أن يلوّث مياه الشرب ويشكل تهديداً مباشراً لصحة السكان. كذلك، لا تقيس الإحصاءات ما إذا كان التخلص من المنتجات الفرعية للصرف الصحي يتم بطريقة مأمونة. وفيما يتعلق بخدمات المياه والصرف الصحي، لا تبين هذه الإحصاءات ما إذا كانت هذه الخدمات تقدَّم بأسعار معقولة.

٢١- والتحديات التي يؤكد عليها هذا التقرير تتعلق خصوصاً بالأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والمناطق الريفية. وأشار الأشخاص الذين التقت بهم الخبيرة المستقلة إلى أنه يلزم تجزئة الأرقام المتعلقة بالوصول إلى الخدمات المعنية لمعرفة من يملك حق الوصول ومن لا يملك هذا الحق. ويفترض هؤلاء الأشخاص أنه من بين أفقر ٢٠ في المائة من السكان فإن نسبة ٦٠ في المائة فقط هي التي لديها صنابير للمياه في المنازل في حين أن ٩٨ في المائة من أغنى شريحة من السكان موصولة بهذه الخدمات. والإحصاءات الحكومية الرسمية ليست مجزأة بحسب مستويات الدخل. فالإحصاءات المجزأة حسب مستوى الدخل، وكذلك حسب عوامل أخرى مثل الجنس، ونوع الحيازة، والعرق، تتسم بالأهمية للكشف عمن يستفيد من الخدمات المقدمة.

٢٢- وقامت الخبيرة المستقلة بزيارة أحياء فقيرة في القاهرة، من بينها عزبة الهجانة وأحد الأحياء الفقيرة في القاهرة القديمة، وتحدثت مع السكان حول حصولهم على المياه وخدمات الصرف الصحي. وشرح الناس للخبيرة المستقلة أن عدم الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي هو أحد شواغلهم الرئيسية، وأنهم يمشون أحياناً مسافات طويلة عدة مرات يومياً وفي أوضاع غير آمنة أحياناً لجمع المياه من صنبور عمومي للمياه. ويؤثر ذلك تأثيراً بالغ الضرر على النساء والفتيات، اللاتي يكلفن في الأغلبية الساحقة من الحالات بجمع المياه ويجب أن ينفقن وقتاً كبيراً للحصول على المياه. وفي أحد الأحياء الفقيرة، استمعت الخبيرة المستقلة إلى نساء شرحن لها كيف يجب عليهن أن يحملن يوميا أوعية مياه كبيرة من أجل جميع أفراد الأسرة وأن النساء والفتيات يتعرضن لخطر الاعتداء عليهن جسديا وجنسيا عند جلب المياه. ويساور الخبيرة المستقلة القلق من أن تكون هذه الآثار غير المتناسبة على النساء والفتيات ناتجة عن استمرار شيوع المواقف القائمة على هيمنة الرجال والتمييز على أساس الجنس فيما يتعلق بدور النساء والبنات في الأسرة والمجتمع.

٢٣- ومع محدودية البنية التحتية في كثير من الأحياء الفقيرة، يوجد شعور بالإهمال. ويوضح أحد التقارير أن السكان في الأحياء الفقيرة يعلمون أنهم لا يستطيعون الدفاع عن حقوقهم لأنهم يعيشون في "عشوائيات غير قانونية" وهذا يجعلهم يعتمدون على كرم السلطات المحلية للتغاضي عن استمرار وجودهم بها. وفي هذا الصدد، كثيراً ما تتزامن التحسينات في البنية التحتية في العشوائيات مع الفترات السابقة للانتخابات[٢٤].

(٢٤) Regina Kipper and Marion Fischer, eds., *Cairo's Informal Areas: Between Urban Challenges and Hidden Potentials – Facts. Voices. Visions.* (Cairo, German Technical Cooperation, 2009), p. 25.

٢٤- واعترفت السلطات بالتحديات المتصلة بتوفير مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي في العشوائيات. وأُبلغت الخبيرة المستقلة بقرار وزاري ينص على إجراءات الاتباع من السكان الذين يعيشون في العشوائيات لربطهم بالشبكة. ولكن ينص القرار على فترة ثلاثة أشهر في عام ٢٠٠٦ لتقديم طلبات الربط، وليس واضحا إذا كان القرار لا يزال سارياً (بالنسبة إلى العشوائيات الجديدة وكذلك بالنسبة إلى السكان الذين يعيشون في عشوائيات قديمة ولم يكن لديهم علم بذلك القرار خلال فترة الثلاثة أشهر المذكورة). وحتى لو كان القرار لا يزال ساريا، فإنه لا يبدو أنه معروف جيداً بين الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. وصدر قرار وزاري آخر في عام ٢٠٠٨ لإنشاء صندوق لتحسين الأوضاع في الأحياء الفقيرة[٢٥]، ولا يبدو أن الحكومة تبحث عن حلول لهذه المشاكل.

٢٥- وتؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً حاسماً في تنظيم المجتمعات المحلية التي تعيش في الأحياء الفقيرة، وفي توعية هذه المجتمعات بحقوقها. وينبغي أن تعقد الحكومة شراكات مع هذه المنظمات للوصول إلى هؤلاء السكان على وجه أفضل. ولم تعمل اليونيسيف حتى الآن في الأحياء الفقيرة في مصر، على الرغم من التجربة والخبرة الفنية الهامة التي يمكن أن تقدمها في هذا المجال. ويتزايد السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة يوماً بعد يوم، ويجب التوصل إلى حلول مستدامة لحماية حقوق هؤلاء السكان.

٢٦- وتوجد أيضاً فوارق هائلة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية في مستويات الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. وكما ذُكر أعلاه، يعيش ٧٠ في المائة من الفقراء في مصر في المناطق الريفية. وتنتهي الشبكة عادة في المناطق الريفية، وفي هذه الأماكن لا يكون الاعتماد على المياه وضغط المياه أكيداً على الإطلاق. وتؤدي هذه الظروف إلى مشاكل الجودة المبينة أدناه، وذلك لأن الناس يحاولون التوصل إلى حلول بديلة، من بينها تخزين المياه في خزانات غير صحية، أو تركيب مضخات محركات رفع تؤدي إلى امتصاص الملوثات في المياه. وشبكات الصرف الصحي أيضاً أقل اتساعا بكثير في المناطق الريفية. ويؤثر ذلك بشكل خطير على جودة المياه، والبيئة. ويواجه السكان في المناطق الريفية أيضاً مشاكل ترتبط بالقدرة على تحمل تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك عدم القدرة على دفع تكاليف الربط الأوّلي بالشبكة. ويشكل انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى هؤلاء السكان تحديا آخر فيما يتعلق بإمكانية حصولهم على المعلومات. وتبذل الحكومة جهوداً هامة من أجل تحسين الوضع في المناطق الريفية، مثل استراتيجية الصرف الصحي في المناطق الريفية، ويجب تكثيف هذه الجهود ومواصلتها.

---

(٢٥) Egypt, *State of the Environment Report 2008* (2009), p. 263.

ألف – مدى توافر المياه

٢٧- مصر بلد يعاني من ندرة المياه، ومن المتوقع أن تتدهور حالة المتوافر من المياه نظراً إلى التأثير المشترك لتغير المناخ والنمو السريع للسكان. وبلغت مصر في عام ١٩٩٧العتبة المحددة لندرة المياه (أقل من ١ ٠٠٠ متر مكعب للشخص الواحد في العام)، ولم يكن المتاح في عام ٢٠٠٣ سوى ٨٦٠ متراً مكعباً للفرد الواحد سنوياً[٢٦]. ومع الزيادة الهائلة في عدد السكان في مصر، يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً أن ينخفض نصيب الفرد المتاح من المياه في عام ٢٠١٧ إلى ٧٢٠ متراً مكعباً سنوياً. وسيؤدي ذلك بلا شك إلى آثار خطيرة على المتاح من المياه المأمونة للاستخدامات الشخصية والمترلية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر ندرة المياه على جودة المياه لأنها ستكون أكثر عرضة للتلوث، الأمر الذي يسفر عن نقص المياه الإجمالية المتاحة للاستهلاك البشري.

٢٨- وللتغلب على النقص المتزايد في المياه، وضعت مصر الخطة القومية للموارد المائية التي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية: (أ) إيجاد موارد مائية إضافية، و(ب) تحسين استخدام الموارد المائية الحالية وزيادة الكفاءة في استخدام المياه، و(ج) حماية جودة المياه والبيئة[٢٧]. وهذه سياسة هامة لوضع الإطار الشامل لاستخدام المياه في البلد. وطبقاً للتقارير، تولي هذه السياسة الأولوية لاستخدام المياه للأغراض الشخصية والمترلية على جميع الاستخدامات الأخرى، بما يتمشى مع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٩- وتفيد المعلومات التي تلقتها الخبيرة المستقلة أن بعض المجتمعات المحلية تعاني نقصاً حاداً في المياه وتضطر إلى شراء المياه بتكلفة عالية من أجل الوفاء باحتياجاتها اليومية[٢٨]. وأدى هذا النقص في المياه أحياناً إلى احتجاجات من جانب المواطنين للمطالبة بمياه الشرب. ويفيد أحد التقارير أنه حدث٤٠ احتجاجاً بشأن مياه الشرب في الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨[٢٩]. وعند عدم توافر مياه الشرب المأمونة، ينتقل

---

(٢٦) UNDP, *Egypt Human Development Report 2005*, pp. 170 and 208. Available from http://hdr.undp.org/en/reports/nationalreports/arabstates/egypt/egypt_2005_en.pdf.

(٢٧) Shaden Abdel-Gawad, "Actualizing the right to water: an Egyptian perspective for an action plan", in Asit K Biswas, Eglal Rached and Cecilia Tortajada, eds., *Water as a Human Right for the Middle East and North Africa* (London and New York, Routledge, 2008). Available at www.idrc.ca/openebooks/380-5/#page_133.

(٢٨) See Maat for Peace, Development and Human Rights, "Violating rights of local civilian", submission to the universal periodic review. Available from http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session7/EG/MPDHR_EGY_UPR_S07_2010_MaatForPeaceDevelopmentandHumanRights_E.pdf.

(٢٩) Abdel-Mawla Ismail, "Drinking water protests in Egypt and the role of civil society", paper submitted to the independent expert (2009).

السكان إلى مياه الشرب غير المأمونة، أو يقومون بتخزين المياه في منازلهم بطرق غير مأمونة فيعرضون بذلك صحتهم وصحة المجتمع بأكمله للخطر.

٣٠- ويشكل تسرّب المياه من الشبكة مشكلة هامة أخرى، إذ تتحدث الحكومة عن فقدان ٣٠ في المائة من مجموع إنتاج المياه بسبب عمليات التسرّب هذه. بيد أن الخبراء يلاحظون أن هذا الرقم يُحتمل أن يكون أقل من المعدل الحقيقي للمياه المفقودة بالنظر إلى عدم وجود عدادات في جميع وصلات المياه وصعوبة قياس الفرق بين كمية المياه التي تضخ من المحطات وتلك التي تصل عن طريق صنابير المياه[٣٠]. ولا تؤثر عمليات التسرب على المتاح من المياه فحسب ولكنها تؤدي إلى نتائج سلبية من حيث ضغط المياه وجودتها أيضاً. ولا بد من التوصل إلى حلول مستدامة لهذا المعدل المرتفع من المياه المفقودة. وعلمت الخبيرة المستقلة أن الشركة القابضة قد استهلت بعض البرامج الرائدة لتدريب مهندسي المياه على إدارة المفقود من المياه واستخدام أحدث المعدات للكشف عن حالات التسرب وإصلاحها. وسيتعين أن تتوسع الحكومة في هذه الجهود لأن هذا الحجم الضخم من المفقود يشكل تهديداً كبيراً لتوافر المياه اللازمة للاستهلاك البشري، ولا سيما في بلد يعاني من ندرة المياه.

باء - جودة المياه

٣١- تلقت الخبيرة المستقلة عدة شكاوى بشأن جودة المياه في مصر، وهي مشكلة هامة في الأماكن التي تقع على أطراف شبكة المياه والمناطق الأقل حظاً من حيث الدخل. ويشير أحدث تقرير صادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان إلى أن ١٩ في المائة من السكان لا يزالون يفتقرون إلى مياه الشرب النقية. ونُصحت الخبيرة بشرب المياه المعبأة في زجاجات فقط أثناء بعثتها وأُبلغت بأن الأشخاص القادرين على تحمل تكاليف المياه المعبأة فقط هم الذين يشربون هذه المياه في مصر.

٣٢- والجهات التي لكل منها قدر من المسؤولية عن مراقبة جودة المياه في مصر هي الشركة القابضة، وجهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي، ووزارة الصحة. وقامت الخبيرة المستقلة بزيارة محطتين لمعالجة المياه (زيارة خُطط لها في القاهرة وزيارة غير معلنة في قنا) حيث كانت المختبرات تعمل بنشاط على اختبار جودة المياه. وتتوافق معايير جودة المياه في مصر مع المستويات الموصى بها التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. وعلمت الخبيرة المستقلة أيضاً أن الشركة القابضة لديها ١٦٤ مختبراً متنقلاً لاختبار جودة المياه وأنه تبين أن ما نسبته ٩٨ في المائة من أكثر من مليون عيّنة مياه جُمعت في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ من مناطق تخدمها الشركة القابضة يفي بمعايير جودة المياه. وعلمت الخبيرة المستقلة أيضاً أن جودة المياه المعبأة تخضع للمراقبة والاختبار

(٣٠) Abdel-Gawad, "Actualizing the right"، (انظر الحاشية ٢٧ أعلاه).

بانتظام وأن وزارة الصحة تملك السلطة اللازمة لإغلاق أي مصنع للتعبئة إذا تبين أنه ينتج مياه من نوعية سيئة.

٣٣- وتشير الخبيرة المستقلة إلى ملاحظة وزارة البيئة ومفادها الافتقار إلى التنسيق بين المؤسسات المسؤولة عن مراقبة جودة المياه وعدم وجود نظام موحد لتقنيات ومنهجيات التحليل[٣١]. وتشير الخبيرة المستقلة أيضاً إلى أن مشروع قانون المياه يتضمن أحكاماً بشأن منهجيات أخذ العينات وتحليل جودة المياه بطريقة منسقة.

٣٤- وعلاوة على ذلك، أعرب العديد ممن التقت بهم الخبيرة المستقلة عن قلقه بشأن العلاقة بين النوعية السيئة للمياه والإصابة بأمراض الكلى. ويساور الخبيرة المستقلة القلق لاحتمال عدم أخذ الملوثات التي قد تؤثر على الصحة في الأجل الطويل في الاعتبار عند اختبار جودة المياه، والتركيز بدلاً من ذلك على معايير الجودة التي تضمن ألا تنتشر في الأجل القصير الأمراض التي تنقلها المياه.

٣٥- ولا تزال مشاكل جودة المياه قائمة لعدة أسباب. فأولا، كما ذُكر من قبل، تؤثر ندرة المياه تأثيراً سلبياً على جودة المياه. وثانياً، يبدو أن عدم الإمداد المتواصل بالمياه يشكل مشكلة أيضاً. فقد التقت الخبيرة المستقلة مع أشخاص ليست لديهم إمدادات للمياه يمكن الاعتماد عليها[٣٢] أو لديهم إمدادات ذات ضغط ضعيف، ولمواجهة هذا الوضع، يستخدم السكان عادة خزانات للمياه في منازلهم. ولا تخضع هذه الخزانات للمراقبة وتفيد التقارير أن السكان لا يعلمون كيفية الحفاظ على نظافتها منعاً لتلوث مياه الشرب، رغم أن الشركة القابضة تعرض خدمة تنظيف هذه الخزانات. ويقوم السكان أحياناً بتركيب مضخات لزيادة ضغط المياه. ويمكن أن يترتب على هذه الآليات انخفاض الضغط في الأنابيب بحيث أنه إذا حدثت شقوق في الأنابيب فإنه يمكن امتصاص الملوثات عند تشغيل المضخات. وعلاوة على ذلك يقوم السكان أحياناً بحفر آبار خاصة بهم من أجل وصل المضخات بها وربطها بشبكة المياه بطريقة غير مشروعة. وفي كثير من الأحيان لا تكون هذه الآبار عميقة بالقدر الكافي مما ينتج عنه اختلاط الطمي والملوثات الأخرى بالمياه. وأخيراً، يسبب تلوث مياه النيل بمياه الصرف الصحي غير المعالجة وبالملوثات الصناعية وغيرها من الملوثات قلقاً شديداً بشأن جودة مياه الشرب، وهو ما أبرزته الحكومة باعتباره أحد أهم مصادر تلوث المجاري المائية في

---

(٣١) حالة البيئة (الحاشية ١٩ أعلاه)، الصفحة ١٤٠.

(٣٢) تشير دراسة استقصائية إلى أن ما يزيد على ٢٠ في المائة من المجيبين في الدراسة أشاروا إلى حدوث انقطاعات متكررة في الإمداد بالمياه، بينما أشار ٩ في المائة إلى انقطاعات يومية Fatma El-Zanaty and Ann Way, Egypt Demographic and Health Survey 2008 (Cairo, Ministry of Health, El-Zanaty and Associates, and Macro International, 2009), p. 19.

مصر[٣٣]. وعلى الرغم من القوانين العديدة القائمة لمعالجة التلوث، فإن إنفاذها ضعيف، وفقا لما جاء في التقارير.

٣٦- وزارت الخبيرة المستقلة قرية واحدة تسمى وردان تقع في شمال الجيزة. وقد زاد سكان هذه القرية زيادة هائلة في السنوات الأخيرة، إذ تشير التقارير إلى أن ٠٠٠ ٨٠ نسمة يعيشون فيها، مما أرهق شبكة المياه التي تخدمها. وأوضح الأهالي أن لون المياه قد تغير منذ نحو سنتين، وشاهدت الخبيرة المستقلة سائلاً داكناً جداً يخرج من الصنبور. وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع المحلي قد قدموا العديد من الشكاوى إلى السلطات، إلا أنهم لم يتلقوا رداً، حسبما أفادت التقارير. ووفقاً للسلطات التي التقت بها الخبيرة المستقلة فإنه قد تكون هناك آبار ضحلة غير قانونية تم حفرها أو مضخات تم تركيبها لضمان توافر المياه وضغطها في القرية. وشرحت الحكومة أنه ليس من اختصاصها فحص مصادر المياه غير القانونية. وشعر الأهالي بالاضطرار إلى اختبار جودة المياه، ولكن دون أي رد من السلطات، مما ألجأهم إلى مختبر خاص باهظ التكاليف في بداية الأمر. وقد تمكنوا بعد جمع تبرعات من سكان القرية من إجراء اختبار للمياه، حيث بيَّن التحليل أن المياه تحتوي على العديد من الملوثات وأن محتواها من المعادن يزيد على الحدود المسموح بها. ومن ثم، قدم المجتمع شكاوى إضافية أُرفقت بها نتائج التحليل، إلى الشركة القابضة وإلى وزارة الصحة، وأخذت هاتان الجهتان عينات من المنطقة ولكنهما لم يُطلعا المجتمع المحلي على نتائج التحاليل، حسبما أفادت التقارير.

٣٧- وتلقت الخبيرة المستقلة أيضاً معلومات تتعلق بالوضع في قرية ميت يعيش التي يسكنها ٠٠٠ ٣٤ نسمة دون توافر مياه صالحة للشرب. وتذكر التقارير أن الأهالي اشتكوا إلى السلطات ولكن دون أي رد طوال أربع سنوات. ثم أقرت السلطات بأن المياه رديئة النوعية، وأغلقت بئر المياه. ثم جرى ربط القرية بشبكة مياه القرية المجاورة، ولكن استغرق ذلك عاماً ثانياً، ولم تتوافر مياه مأمونة كافية لخدمة القريتين معاً. وأعيد فتح البئر الأصلية، وأصبح من الواضح أن المياه المتاحة للأهالي هي مزيج من مياه البئر والمياه النظيفة الجديدة. وأشار الأهالي إلى أنهم يحصلون، ولا سيما في المساء، على مياه آبار رديئة النوعية. وقدَّموا مزيداً من الشكاوى إلى المجلس المحلي وإلى المحافظة، ولكن دون رد مرْضٍ. وتفاقم الوضع عندما طلب المسجد المحلي من السكان التوقف عن شرب المياه الرديئة النوعية، الأمر الذي أدى إلى إلقاء القبض على إمام المسجد وعدد آخر من أهل القرية. وأُفيد أن هؤلاء الأشخاص اتُهموا بالتحريض على الفتنة الطائفية، في حين أن الشكاوى المتعلقة بنوعية المياه قد ظلت دون معالجة.

٣٨- وأبلغت الخبيرة المستقلة بأن السلطات قد أجرت بعد ذلك تحليلاً لجودة المياه في قرية ميت يعيش، ولكن لم تُعلن النتائج للأهالي. ولكي يحصل السكان على مياه الشرب، فإنهم

(٣٣) مصر، *حالة البيئة*، (انظر الحاشية ١٩ أعلاه)، الصفحة ١٣٠.

يقومون بشراء مرشحات أو مياه معبأة. وأعرب الأهالي عن القلق لأن المرشحات ليست فعالة تماماً في جعل المياه صالحة للشرب.

٣٩- وأبلغت الحكومة الخبيرة المستقلة بأن رئيس الوزراء قد أعلن أن تحسين نوعية المياه هي الأولوية التالية في السياسات المتعلقة بالمياه، بما أن معدل التغطية المنشود قد تحقق. وترحب الخبيرة المستقلة بهذا الالتزام السياسي وتشجع السلطات المعنية على تحويله إلى فعل واقع. ولا تشكل الأوضاع في قريتي وردان وميت يعيش أمراً استثنائياً. ويجب اعتماد تدابير عاجلة لضمان توفير مياه شرب عالية النوعية للجميع، إذ إن عدم وجودها أصبح يشكل تهديداً يومياً، وإن كان صامتاً، لصحة ملايين الناس في مصر.

جيم - الصرف الصحي

٤٠- يتسم الحصول على خدمات الصرف الصحي في مصر بأنه أصعب من الحصول على المياه. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن ٦٦ في المائة فقط من السكان لديهم إمكانية الحصول على خدمات مرافق الصرف الصحي المحسَّنة، وأن ٢٩ في المائة من مجموع السكان يستخدمون مرافق صرف صحي غير محسَّنة لا تكفل الفصل الصحي للإفرازات البشرية عن أي تلامس بشري. وقد لا تبين هذه الإحصاءات الحجم الكامل للمشكلة لأن مرافق الصرف الصحي الموجودة لا يمكن أن تواجه الزيادة في تدفقات مياه الصرف الصحي، ولأن تكنولوجيات معينة للصرف الصحي مستخدمة في مصر قد لا تكون ملائمة بالنظر إلى شدة ارتفاع منسوب المياه الجوفية في البلد. واعترفت الحكومة بالمشاكل الخطيرة المتعلقة بالصرف الصحي، وأشارت إلى أن "المناطق الريفية ... بحاجة إلى مزيد من البرامج والسياسات المكثفة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"[٣٤]. وتفيد التقارير أن منطقة الصعيد والمحافظات الحدودية هي الأبعد عن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالصرف الصحي[٣٥]. وتشير الاستراتيجية الوطنية للإمداد بالمياه والصرف الصحي، التي وضعتها الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، إلى المستويات المنخفضة للتغطية بالصرف الصحي (مقيسة من حيث الربط بشبكة الصرف الصحي). ووفقاً لتعداد عام ٢٠٠٦، فإن ٥٠,٢ في المائة فقط من السكان موصولون بشبكة عامة للصرف الصحي[٣٦].

٤١- ويؤثر عدم إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي تأثيراً مهماً على نوعية المياه، ومن ثم على صحة الناس. وتشير التقارير إلى أن ١٣ في المائة من وفيات الأطفال دون

---

(٣٤) Egypt, Achieving, (see footnote 9 above), p. 55.

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥٦.

(٣٦) UNDP, Egypt (see footnote 4 above), table 9.1, p. 210.

سن الخامسة تنجم عن الإسهال الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم توافر الصرف الصحي[٣٧]. وتوجد لدى كثير من الأهالي غير الموصولين بشكة المجاري خزانات مجارير، غير أنها، حسبما أفادت التقارير، غير صحية ولا تحول دون تسرّب محتوياتها إلى المياه الجوفية، مما يؤدي إلى تلوث مياه الشرب.

٤٢- وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي تجميع الفضلات العضوية في خزانات أسفل المنازل إلى تآكل التربة التي بنيت عليها المنازل، وهي مشكلة تواجَه بوجه خاص في الأحياء الفقيرة. فمثلاً، فإن الافتقار إلى الصرف الصحي قد أسهم في حدوث الانهيار الصخري الذي قتل ٩٨ شخصاً في حي فقير خارج القاهرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. أما تفريغ خزانات المجارير عن طريق الضخ فإن تكاليف هذه الخدمة يمكن أن تكون باهظة، ولذلك يفضل بعض الناس عدم اللجوء إليها إلا على فترات غير منتظمة، مما يؤدي إلى تراكم مطرد للفضلات في الخزان وإلى تفاقم خطر انتشارها في البيئة. كما يحدث انسكاب وتسرب أثناء تفريغ محتويات الخزان، ولا سيما في الشوارع الضيقة بالأحياء الفقيرة في القاهرة. وأعرب الأهالي عن قلقهم لأنه، عند تفريغ محتويات الخزانات بالضخ، تقوم ناقلات الضخ بتصريف الفضلات في القنوات المائية بدلاً من نقلها إلى محطات المعالجة حسبما يقضي القانون. وأعرب بالمثل عدد ممن التقت بهم الخبيرة المستقلة عن قلقهم لأن السفن السياحية في النيل لا تنقل فضلاتها إلى محطات معالجة النفايات وإنما تلقي بها في مياه النيل الذي هو المصدر الرئيسي لمياه الشرب لسكان مصر. وكما ذُكر آنفاً، تفيد التقارير أنه لا يتعرض المسؤولون عن هذا التلويث للمساءلة، رغم مخالفة ذلك للقانون.

٤٣- وفيما يتعلق بالصرف الصحي في الأحياء الفقيرة، رفعت مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة قضية أمام المحاكم في عام ٢٠٠٢ تتعلق بعدم وجود صرف صحي في عزبة الهجانة، وهي أحد الأحياء الفقيرة الرئيسية في القاهرة، إذ احتجت المؤسسة بأن عدم وجود صرف صحي هو أمر ينتهك حق أفراد الأهالي في حياة كريمة. وجاء حكم المحكمة مؤيداً لأصحاب الدعوى، ولذلك جرى مد شبكة المجاري إلى ذلك الحي. غير أن سكان الحي يقولون إن كثيراً من الناس، وخصوصاً اللاجئين وملتمسي اللجوء، لا يمكنهم دفع تكاليف الربط بشبكة المجاري.

٤٤- وأزمة الصرف الصحي هي أشد الأزمات حدة في المناطق الريفية. وتهدف استراتيجية الصرف الصحي بالمناطق الريفية إلى تخصيص ٢٠ مليار جنيه مصري (أكثر من ملياري يورو) لتحسين الحصول على خدمات الصرف الصحي في ١ ٠٠٠ قرية في الريف

---

(٣٧) "Egypt: a selective submission on compliance with economic and social rights obligations", joint NGO submission at the seventh session of the universal periodic review, February 2010, p. 3. Available at http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session7/EG/JS4_UPR_EGY_S07_2010_JointSubmission4.pdf.

المصري. ورغم هذا الالتزام المالي الكامل، لن تغطي شبكة المجاري في المناطق الريفية إلا نسبة ٤٠ في المائة. وتركز هذه الاستراتيجية على مد شبكة المجاري في جميع أرجاء مصر، وهي مهمة تستلزم الكثير من المال والوقت. ويمثل الصرف الصحي في ذات المكان الطريقة السائدة للصرف الصحي في المناطق الريفية بمصر، ولكن لم تعد التكنولوجيا، أي نظام البيَّارة (وهو نظام بواليع)، قابلة للاستمرار بسبب النمو السكاني، والتغيرات في تدفقات المياه، وارتفاع منسوب المياه الجوفية. ونتيجةً لذلك، تتسرب مياه المجاري من السراديب وتلّوث الشوارع المحيطة والقنوات المائية والبيئة العامة[٣٨]. وينبغي استطلاع حلول بديلة لمشكلة الصرف الصحي تكون أكثر ملاءمة للبيئة من نظام الصرف الصحي المحمول بالماء، كما ينبغي إدراج هذه الحلول إن أمكن في استراتيجية الصرف الصحي.

٤٥- وزارت الخبيرة المستقلة مشروع الصرف الصحي والنظافة الصحية بإحدى المدارس في قنا، الذي تنفذه اليونيسيف بالتعاون مع الحكم المحلي، والذي جدَّد المراحيض وأحواض الصرف في المدرسة وقدم التدريب للمدرسين والطلاب فيما يتعلق بالنظافة الصحية والبيئة. وقد أبدت الخبيرة المستقلة إعجابها بالتزام قيادات المدرسة بهذه الأهداف، وأعربت عن اقتناعها بأن لهذه المشاريع فوائد عديدة. فمن شأن المراحيض المنفصلة أن تشجع البنات على الانتظام في المدرسة. ومن شأن ممارسات النظافة الصحية الجيدة أن تحافظ أيضاً على صحة التلاميذ وأن تجعلهم قادرين على الاستمرار في الدراسة بقدر أكبر. بل إن تعليم الأطفال هذه الأمور المهمة سيكون له أثر مضاعف خارج المدرسة، حيث سيمتد إلى الأسرة والمجتمع الأوسع نطاقاً.

دال - القدرة على تحمل التكاليف

٤٦- تدرك الخبيرة المستقلة أن تسعيرة مياه الشرب في مصر واحدة من أقل التسعيرات في العالم، إذ تنفق أكثر من ٩٢ في المائة من الأسر المعيشية أقل من ١ في المائة من ميزانياتها على الماء والصرف الصحي. ومع ذلك، فإن فئة الفقر المدقع، التي تشكل ٣,٨ في المائة من السكان، أو ثلاثة ملايين نسمة، لا يمكنهم دفع هذا المبلغ الزهيد.

٤٧- ويمثل حساب كمية المياه التي يستهلكها السكان وما يدفعونه نتيجة لذلك تحدياً آخر. فكثير من السكان ليست لديهم عدادات للمياه، وإن وجد عداد فهو واحد فقط لكل مبنى، لا لكل شقة. وفي ظل هذا النظام، يجري تقدير المبلغ الواجب دفعه وفقاً لعدد حجرات كل شقة، لا بناء على كمية المياه التي يستهلكها الفرد فعلاً. ولا يشجع هذا النظام بالطبع على المحافظة على المياه.

٤٨- ووفقاً لهيكل التسعيرة الذي شرحته الشركة القابضة فإن تسعيرة استهلاك المياه للاستخدام المترلي تقع بين ٠,٢٥ و٠,٣٥ جنيهاً مصرياً للمتر المكعب، إلا أن بعض الأشخاص الذين قابلتهم الخبيرة المستقلة قالوا إنهم يدفعون أكثر من ذلك. وأشار الناس أيضاً

---

(٣٨) UNDP, Egypt (see footnote 4 above), p. 217.

إلى أن الأسعار ارتفعت منذ تولت الشركة القابضة زمام الأمور. وأفاد بعض الناس الذين قابلتهم الخبيرة أنه توجد رسوم مستترة تضاف إلى فاتورة المياه، مثل رسوم التركيب أو صيانة العدادات أو تكاليف أخرى ذات صلة. ويُجبر بعض الناس، الذين أوصلوا المياه من الشبكة بطريقة غير قانونية، على دفع الرسوم بأثر رجعي إذا أرادوا أن يصبحوا عملاء للشركة القابضة. وفي هذه الحالات، تغطي التكاليف عامين من الاستهلاك، وتتراوح بين ٦٠٠ و٨٠٠ جنيه مصري. وتقول الشركة القابضة إن من الممكن دفع هذه المبالغ على أقساط. وحتى في ظل خيار الدفع المرن، يجب على الحكومة أن تضمن ألا تؤدي هذه التكاليف الإضافية إلى عدم قدرة بعض الناس على دفع تكاليف الحصول على المياه وهم الذين يكونون الأشد فقراً والأكثر احتمالاً أن يحصلوا على الماء عن طريق الوصلات غير القانونية.

٤٩- بالإضافة إلى ذلك، فإن التكاليف التي يجب أن يدفعها غير الموصولين بالشبكة من أجل توصيل المياه إلى منازلهم يمكن أن تكون باهظة جداً. والصندوق الدائر هو آلية تقدم قرضاً إلى الأسر المعيشية الفقيرة من أجل تمكينها من الربط بشبكة المياه، ويمكن سداد هذا القرض على أقساط. ومع سداد مبلغ القرض، تقدَّم قروض إلى أسر معيشية أخرى لربطها بشبكة المياه. وقد عملت الشركة القابضة مع اليونيسيف ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة على إنشاء صناديق دائرة في بعض المناطق من أجل التصدي لهذه المشكلة. وقالت اليونيسيف إن الشركات القابضة المحلية المشارِكة في مشاريع اليونيسيف الرامية إلى إنشاء صناديق دائرة قد أبدت استعداداً للمشاركة في التكاليف، أو لعرض تخفيضات في رسوم التوصيل بشبكة المياه، بغية إفادة عدد أكبر من السكان والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الأعباء التي تفرضها هذه المدفوعات على المستفيدين.

٥٠- وفي قنا، زارت الخبيرة المستقلة عدداً من الأسر المعيشية التي استفادت من هذه الصناديق الدائرة. ورغم أن هذه الأسر لا تزال تخصص نسبة كبيرة من دخلها الشهري لدفع مبلغ القرض، فإنها ترى أن الربط بشبكة المياه استثمار مهم وتحسين كبير لنوعية حياتها. وقالت إحدى السيدات إن توصيل المياه إلى مترلها أتاح لها مزيداً من الوقت للعمل وأتاح لابنتها فرصة الانتظام في المدرسة الآن بشكل أفضل، لأنها لم تعد تضيع الوقت في جلب الماء. وأكدت امرأة أخرى على أنها لم تعد مضطرة إلى الاعتماد على كرم جارتها في السماح لها بأخذ الماء من الصنبور الخاص بها. فلا شك أن تمكين الأفراد من توصيل المياه إلى منازلهم له تأثير إيجابي على نوعية حياتهم، كما أن نظام الصندوق الدائر قد أسهم بوضوح في ضمان حصول مزيد من الناس على هذه الخدمة المحسَّنة. ورغم أن الصناديق الدائرة تمثل آلية مهمة لزيادة عدد الناس الذين يمكنهم الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، إلا أن أفقر الفئات لا تزال تعجز عن دفع أقساط القرض، ولذلك يجب إيلاؤها اهتماماً خاصاً لضمان حصولها على المياه.

٥١- وفي أحد الأحياء الفقيرة في القاهرة، أُبلغت الخبيرة المستقلة بأن ٨٥ في المائة من الأهالي ليست لديهم سبل قانونية للحصول على المياه، وأن معظم الناس يحصلون عليها من الخزانات أو من أماكن توزيع المياه. ونظراً إلى أن هؤلاء الناس ليست لديهم حيازة قانونية للأرض التي يعيشون عليها، فعادة ما يعجزون عن الربط بشكل قانوني بشبكات المياه

والصرف الصحي. وفي هذه الحالات، يقال إن تكلفة ٢٥ لتراً من الماء تصل إلى نحو جنيهين أو ثلاثة جنيهات مصرية، أي أكثر من الأسعار التي تتقاضاها الشركة القابضة بنحو ٣٠٠ مرة. ويساير ذلك اتجاهاً عالمياً يدفع في ظله أفقر الناس ثمناً باهظاً للحصول على الماء، وهو شكل من أشكال الجور لا يمكن السماح له بأن يستمر. كما يجب معالجة وضع التوصيلات غير القانونية في الأحياء الفقيرة، وإيجاد آليات تمكن سكان هذه الأحياء من دفع تكاليف التوصيل، وتتيح لهم الربط بشكل قانوني بشبكات المياه والصرف الصحي.

٥٢- كما أُبلغت الخبيرة المستقلة بأن تكاليف تفريغ خزانات المجارير بواسطة الضخ، وهي التكنولوجيا الشائعة المتاحة لأفقر الناس، يمكن أيضاً أن تتجاوز قدرة الناس على الدفع. وذُكر أن الأهالي قد لا يستخدمون خزانات المجارير لتصريف جميع نفايات صرفهم الصحي، لأنها تمتلئ بسرعة أكبر، ومن ثم سيكون عليهم دفع تكاليف من أجل تفريغها بوتيرة أكبر. وهذا ينشئ وضعاً يؤدي ذلك بالناس إلى مواصلة تلويث البيئة المحيطة، رغم أنهم قد تكون لديهم تسهيلات في المنازل لجمع هذه النفايات.

٥٣- ولا يعني حق الإنسان في كل من الماء وخدمات المرافق الصحية أن تقدَّم هذه الخدمات مجاناً. فمن يمكنهم الدفع، وهم الأغلبية في مصر، عليهم أن يدفعوا التكاليف. وقد توصلت دراسة أُجريت في مصر بشأن مدى القدرة على تحمّل التكاليف إلى أن ٩٢,٦ في المائة من الأسر المعيشية في مصر تدفع أقل من ١ في المائة من دخلها على خدمات المياه والصرف الصحي. وهذه المصروفات لا قيمة لها بالنسبة إلى الإنفاق العام، ويمكن لهذه الأسر أن تدفع أكثر من ذلك. ويشير الخبراء العاملون في هذا المجال عموماً إلى أن خدمات المياه والصرف الصحي ينبغي أن تمثل ما بين ٢ و٥ في المائة من دخل الأسرة المعيشية[٣٩]. وأشارت المشاورات التي أُجريت أثناء هذه الدراسة إلى أن مستوى الاحتياج الأساسي للفرد من إمدادات المياه يمكن تحديده بـ ١٠٠ لتر يومياً، وهو ما يتفق مع معايير منظمة الصحة العالمية. بيد أن الناس في المناطق الحضرية في مصر يستهلكون مثليّ هذه الكمية على الأقل. وحتى إن كان معدل الاستهلاك الفعلي أقل عندما تؤخذ الكمية المتسربة في الاعتبار، فإن من الواضح أن بعض الناس في مصر يستهلكون أكثر من احتياجاتهم، وترى الخبيرة المستقلة أن هناك مجالاً كبيراً لأن يدفع من يستهلكون أكثر من الضروري مبلغاً أكبر مقابل خدمات المياه والصرف الصحي. وتشير الدراسة المتعلقة بالقدرة على تحمّل التكاليف إلى وجود "استعداد واسع وكبير لدفع تكلفة تحسين الخدمات"[٤٠]. غير أنه لا ينبغي للناس أن يدفعوا رسوماً عن المياه الرديئة النوعية، أو عن المياه التي لا تصل إلا على فترات متقطعة، أو عن خدمات الصرف الصحي التي تسمح لمياه الصرف بالتسرب إلى المياه الجوفية.

---

(٣٩) Chemonics Egypt, *Affordability Assessment* (see footnote 5 above), p. 2.

(٤٠) المرجع نفسه، ص ٢٦.

٥٤- وتلاحظ الخبيرة المستقلة أن الحكومة تقدم دعماً كبيراً للشركة القابضة من أجل ضمان أداء قطاعي المياه والصرف الصحي لوظائفهما، ففي السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، دفعت الحكومة إلى الشركة القابضة ٧٥٠ مليون جنيه مصري (نحو مائة مليون يورو) لتغطية الفرق بين تكاليف التشغيل وبين الرسوم التي يدفعها المستفيدون. وترى الشركة القابضة أن أحد أهدافها الرئيسية هو ضمان استعادة التكاليف على نحو أفضل، وأن ذلك أمر هام لاستدامة نظم المياه والصرف الصحي. فالسعر العام الشديد الانخفاض للماء، المطبق على الفقراء والأغنياء على السواء، وعلى من يستهلكون القليل جداً أو الكثير، يؤثر في قدرة الحكومة على تصميم برامج محددة الهدف لمساعدة الفئات الأشد احتياجاً. ويجب إيلاء اهتمام خاص للفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً، وفي هذا الصدد، قد تكون التدابير المحددة الهدف أكثر كفاءة في الوفاء بهذا الالتزام. وتعمل وزارة التضامن الاجتماعي على وضع سياسة اجتماعية متكاملة، وتشير التقارير إلى أنها حددت الخطوات اللازمة لهذه السياسة الجديدة، ولا سيما ما يتعلق منها باقتراح إجراء تغييرات في مجال الخدمات والمنافع العامة. ولوحظ، في هذا الصدد، أن "التعليم والصحة والماء والصرف الصحي والإسكان تمثل تدخلات لتخفيف وطأة الفقر وأدوات لتحقيق التكامل الاجتماعي والمساواة"[٤١]. وبالمثل، يؤكد مشروع قانون المياه أن الدولة مسؤولة عن تحديد تسعيرة اجتماعية للسكان المحدودي الدخل. وبرامج الحماية الاجتماعية ذات أهمية حاسمة لحماية حقوق أشد الفئات ضعفاً، وينبغي لهذه البرامج أن تضمن توفير مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي لفئة الفقر المدقع، بمن فيهم سكان الأحياء الفقيرة وسكان المناطق الريفية.

هاء - الحصول على المعلومات والمشاركة

٥٥- كما ذكر أعلاه، لاحظ المجلس القومي لحقوق الإنسان أن ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في مصر لا يزال يشكّل تحدياً. كما أن الحصول على المعلومات، والمساءلة، والمشاركة، هي جوانب رئيسية لهذا المسعى.

٥٦- وقد أطلع أيضاً سكان قرية وردان الخبيرة المستقلة على شكاوى عديدة أرسلوها إلى سلطات مختلفة. كما تلقت الخبيرة معلومات إضافية عن شكاوى الأهالي إلى السلطات بشأن إمدادات مياه الشرب. ويبدو أنه عندما يشكو الناس من خدمات المياه، يكون من الصعوبة البالغة الحصول على معلومات عن جودة مياه الشرب التي يستهلكونها أو تلقي أي رد من السلطات عليها.

٥٧- وعلاوة على ذلك، لاحظت الخبيرة المستقلة وجود بلبلة بشأن الجهة التي ينبغي أن تُرسَل إليها الشكاوى. فبينما قدّم بعض الأشخاص شكاوى إلى الشركة القابضة، قدم

(٤١) UNDP, *Egypt* (see footnote 4 above), p. 128.

آخرون شكاواهم إلى وزارة الصحة، في حين قد يلجأ آخرون إلى جهاز تنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك. وينشأ عن تداخل المسؤوليات وضع لا ترى فيه أية مؤسسة نفسها مسؤولة عن المشكلة المطروحة في الشكوى المعنية، وفي كثير من الأحيان لا يتلقى الشخص رداً على شكواه[٤٢].

٥٨- ويبدو أن السلطات على علم بالوضع في قرية وردان وفي المناطق الأخرى التي تعاني من مشاكل مماثلة. وقد تقاسمت السلطات مع الخبيرة المعلومات المتعلقة بالصعوبات التي تعترض ضمان المحافظة على ضغط المياه، ولا سيما في المدن السريعة النمو، مما يجهد شبكة المياه بسرعة. غير أنه يبدو أن هناك مقاومة لإتاحة المعلومات للجمهور. فمثلاً، أكدت السلطات في وزارة الصحة أن نتائج اختبار جودة المياه لا تُعلن، بالنظر إلى أنه يُرى أن عامة الجمهور لن يفهم تلك التحاليل التقنية، وربما يسيء استخدام و/أو يسيء تفسير هذه المعلومات.

٥٩- ورغم أن رضا العملاء هو أحد الأهداف المعلنة للشركة القابضة في خطتها الرئيسية، إلاّ أن هذه الخطة لا تبيّن كيف تعتزم الشركة القابضة التفاعل مع الجمهور الذي تخدمه، أو الاستجابة لشواغله. وقد أبلغ ممثلو الشركة القابضة الخبيرة المستقلة، مراراً، بالجهود المبذولة للاستجابة لشكاوى العملاء، بما في ذلك إنشاء خط ساخن، ومراكز لخدمة العملاء، ونشر ثلاث سيارات متنقلة لخدمة العملاء. كما تلقت الخبيرة معلومات عن كيفية تدريب ممثلي خدمة العملاء، وعن بعض الدراسات الاستقصائية المتعلقة برضا المستهلك. غير أن مناقشاتها مع المستفيدين كشفت عن نقص الوعي بهذه الآليات، أو عن عدم القدرة على الوصول إليها، لأن المستفيدين ليست لديهم هواتف، أو لعدم وجود استقبال هاتفي في منطقتهم. ويفوّض مشروع قانون المياه جهازاً معنياً بتنظيم مياه الشرب والصرف الصحي وحماية المستهلك تلقي الشكاوى بعد أن تقدَّم مباشرة إلى الجهة المقدمة للخدمة، ولكن من المهم معرفة كيف ستعمل هذه الآلية في الواقع العملي.

٦٠- وأفادت التقارير أن مجلس إدارة الشركة القابضة يضم ممثلاً يتولى المسؤولية عن تمثيل المستهلكين، غير أن هذه الآلية، على ما ذُكر، ليست كافية لكفالة أن تأخذ الشركة القابضة آراء المستفيدين في الاعتبار[٤٣].

٦١- وتشكل المشاركة متطلباً رئيسياً آخر من منظور حقوق الإنسان، نظراً إلى أهميتها الحاسمة في تمكين الناس من المطالبة بحقوقهم. وقد لاحظ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الأمم المتحدة - الموئل) عدم المشاركة في تطوير البنية التحتية الرئيسية في مصر، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، وبيَّن وجود عملية تشاورية في كثير من الأحيان ولكنها

---

(٤٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢١٨.

(٤٣) Abdel-Mawla, "Drinking water" (see footnote 29 above).

مصممة بعناية بحيث تُشرك فقط المنظمات غير الحكومية المرتبطة بالحكومة المركزية[٤٤]. وثمة مثال إيجابي لضمان إشراك المجتمع، هو مشروع وضعته مجموعة من المهندسين لتطوير التكنولوجيات المناسبة للصرف الصحي في المناطق الريفية في مصر. ويلبي المشروع، من حيث تصميمه وتنفيذه، الاحتياجات والتفضيلات التي أعرب عنها المجتمع، وهو يستخدم المواد المحلية بغية إبقاء التكاليف منخفضة. وقد شُكّلت جمعيات لتنمية المجتمع من أجل العمل مع المشروع. وتُجري هذه الجمعيات حواراً مستمراً مع المشروع، كما ترصد أنشطته، وتقدم معلومات مرتدة من المستفيدين، بهدف ضمان استمرار المشروع في تلبية احتياجات المجتمع[٤٥]. ونموذج المشاركة هذا مثالي من حيث تمكين الأفراد من إسماع أصواتهم، ويمكن تكراره في مشاريع أخرى تتعلق بالمياه والصرف الصحي.

٦٢- وتلاحظ الخبيرة المستقلة أيضاً قيام وزارة الموارد المائية بإنشاء جمعيات مستعملي المياه في أنحاء كثيرة في مصر، لضمان مشاركة هؤلاء المستعملين في تخصيص وتوزيع وإدارة المياه للأغراض الزراعية. وتتولى جمعيات مستعملي المياه هذه في بعض المناطق، حسبما أفادت التقارير، رصد القضايا المتعلقة بسلامة مياه الشرب وبالصرف الصحي[٤٦]. ويمكن توسيع نطاق هذه المهام بشكل أكثر منهجية لكي تشمل رصد جودة المياه والعمل مع السلطات ذات الصلة من أجل ضمان الحصول على المعلومات. ويمكن لهذا الترتيب أن يتضمن التزاماً صريحاً من الشركة القابضة بالعمل مع هذه المجموعات المجتمعية من أجل تحديد السياسات المتعلقة بمياه الشرب والصرف الصحي، وضمان تبادل المعلومات، والاستجابة لشواغل هذه المجموعات.

٦٣- ورغم أن الخبيرة المستقلة قد تمكنت من الحصول على نسخة من مشروع قانون المياه، فإنه لم يكن لدى منظمات المجتمع المدني، التي قابلتها، إلاّ القليل من المعلومات عن وضع هذا القانون الجديد. ويشكل ذلك مثالاً آخر على الافتقار إلى إمكانية الحصول على المعلومات وإلى إمكانية مشاركة جميع أصحاب المصلحة في هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، أُشير إلى أن مشروع قانون المياه قد ظل قيد البحث فترة طويلة. وبدون مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين، وبدون تبادل المعلومات، فقد لا يحظى القانون بالدعم اللازم لاعتماده وتنفيذه فعلاً. وإسهام ومشاركة المجتمع المدني والمجلس القومي لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة المهمة الأخرى غير الحكومية هما أمر لا بد منه لعملية وضع هذا التشريع الجديد الحاسم الأهمية، وكذلك للعملية الجارية المتعلقة بوضع السياسات، وتوصي الخبيرة المستقلة بشدة بإيلاء أولوية لمشاركة هذه الجهات.

---

(٤٤) الأمم المتحدة - الموئل *الحالة في مدن العالم* (انظر الحاشية ١٣ أعلاه)، الصفحة ١٨٦.

(٤٥) UNDP, *Egypt* (see footnote 4 above), p. 215.

(٤٦) المرجع نفسه، صفحة ٢١٤.

٦٤- وكما ذُكر أعلاه، يشكل الحصول على المعلومات حقاً يحميه قانون حقوق الإنسان الدولي. ومن شأن التمتع بإمكانية الحصول على المعلومات أن يحسّن من قدرة الناس على المشاركة في وضع السياسات والقوانين، ورصد تنفيذها، وضمان التطبيق السليم لمبادئ الإدارة الرشيدة وللمبادئ الديمقراطية. وعلى العكس من ذلك، يؤدي الافتقار العام للشفافية والمعلومات في قطاعي المياه والصرف الصحي إلى تهيئة مناخ من الريبة، يتسم بعدم الثقة في نوعية مياه الشرب، وعدم الثقة بشكل عام في الحكومة وفي الشركة القابضة. وبينما تواجه السلطات تحديات كبيرة، وبينما قد تتسم الحلول بالتعقيد، فإنه لا غنى عن الحوار والمشاركة مع المجتمع المعني من أجل بناء الثقة والاستجابة لشواغل المجتمع. والحصول على المعلومات والمشاركة، والشفافية هي عناصر حاسمة الأهمية لضمان حقوق الإنسان ومن ثم يجب إيلاؤها أولوية على سبيل الاستعجال.

٦٥- وأخيراً، فعندما استفسرت الخبيرة المستقلة عما إذا كان الناس يرفعون شكواهم إلى المحاكم بشأن المشاكل التي يواجهونها فيما يتعلق بإمدادات المياه، فإنها أُبلغت على نحو متكرر بأن الناس لا يعتمدون على النظام القضائي لأنه لا يعمل على النحو السليم، ومن ثم فهو لا يقدم أي حل لمشاكلهم. كما لاحظت الخبيرة المستقلة أن إمكانية لجوء الناس إلى القضاء محدودة لأنهم يجهلون سبل الانتصاف الإدارية والقضائية المتاحة لهم.

واو - تنظيم الإمداد بالمياه والصرف والصحي

٦٦- تقابلت الخبيرة المستقلة مع عدة منظمات وأفراد أعربوا عن قلقهم لأن إنشاء الشركة القابضة هو الخطوة الأولى نحو خصخصة تقديم خدمات المياه في مصر. وتحيط الخبيرة علماً ببيان الحكومة المصرية المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية عشرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، حيث أوضحت أن خدمات المياه لن تُخصخص في مصر. والواقع أنه رغم اعتماد الشركة القابضة لكثير من مبادئ القطاع الخاص في عملياتها، إلا أنها لا تزال تحصل على دعم كبير من الحكومة المصرية (انظر الفقرة ٥٥ أعلاه). وينم هذا المستوى من المشاركة الحكومية عن درجة معينة من سيطرة الدولة على تقديم خدمات المياه والصرف الصحي.

٦٧- وتلاحظ الخبيرة المستقلة أن الشركة القابضة تشير دائماً إلى خدمة "العملاء"، الأمر الذي يثير قلقاً إزاء من ليسوا عملاء. فمثل هذا التأكيد يعطي انطباعاً بأن من ليسوا موصولين بالشبكة لا يحق لهم المطالبة بحقهم في المياه أو في الصرف الصحي من المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن هذين المجالين. فمثلاً، فإن هؤلاء قد يشملون من يعيشون في أحياء فقيرة دون وجود حيازة مأمونة، ومن لا يمكنهم قانوناً الربط بالشبكة، ومن ليسوا بموصولين بالشبكة بشكل قانوني ولكنهم قد يتوقفون عن دفع الرسوم بسبب عدم رضاهم عن نوعية المياه التي تصلهم.

٦٨- وتكرر الخبيرة المستقلة أن قانون حقوق الإنسان لا يحظر مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات المياه و/أو الصرف الصحي. غير أنه يجب وجود إطار تنظيمي فعال لضمان تمكن جميع الأفراد من الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. وفي مصر، لا يعمل الإطار التنظيمي على النحو الواجب بعد. ويتيح مشروع قانون المياه الجديد للحكومة المصرية الفرصة لإنشاء آلية تنظيمية قوية ومستقلة للإشراف على توفير المياه وخدمات الصرف الصحي في جميع أنحاء البلد. ومشروع قانون المياه يتضمن بالفعل تصوراً لسمات هيئة من هذا القبيل، ولكن سيتمدد قدر كبير من مدى فعاليتها عند اعتماد القانون وتنفيذه. ومن منظور حقوق الإنسان، ينبغي أن تتوافر لهذه الهيئة التنظيمية القدرة على إنفاذ القانون، وتمويل مستقل كافٍ، والحماية من التدخل السياسي، وأن يكون بابها مفتوحاً أمام المستفيدين من خدمات المياه والصرف الصحي. ولا غنى عن الوكالات التنظيمية المستقلة، بغض النظر عما إذا كانت عملية تقديم خدمات المياه تجري عن طريق كيان عام أم خاص.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٩- تعتقد الخبيرة المستقلة أن مصر تواجه تحديات كبيرة بخصوص الامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان المتعلقة بالحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي. ومع ذلك، بيد أن الخبيرة مقتنعة بأن الدولة التي أثبتت قدرتها على تحسين أدائها في هذين القطاعين، بمقدورها أن تواجه هذه التحديات. وفي الواقع فإن إعمال جميع حقوق الإنسان للجميع هو عملية تتطلب اهتماماً والتزاماً متواصلين، والشجاعة لقبول أوجه القصور والصعوبات الموجودة، والعزم على التغلب عليها. ولذلك، يجب على الحكومة أن تولي اهتماماً على سبيل الأولوية للمجالات التي لا يحصل فيها الأفراد على الخدمات أو لا يحصلون على خدمات كافية، ولا سيما في المناطق الريفية والعشوائيات. وفضلاً عن ذلك، تشجع الخبيرة الحكومة على تبني ورعاية ثقافة حقوق الإنسان، بما في ذلك تعزيز الشفافية، وإمكانية الحصول على المعلومات، والمشاركة. كما تقدم الخبيرة التوصيات التالية إلى الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بهذه القضايا.

٧٠- ينبغي للحكومة القيام بما يلي:

(أ) اعتماد مشروع قانون المياه دون تأخير، وضمان مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في هذه العملية. وينبغي أن يعترف هذا القانون بخدمات المياه والصرف الصحي باعتبارها من حقوق الإنسان، على أن يوضع في الحسبان التعليق العام رقم ١٥(٢٠٠٢) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بخدمات الصرف الصحي (A/HRC/12/24). وينبغي أن ينص قانون المياه الجديد بوضوح على المسؤوليات المحددة للجهات المختلفة بشأن اختبار جودة المياه، ومكافحة التلوث، وضمان سلامة مرافق

الصرف الصحي. كما ينبغي أن يتضمن القانون تدابير محددة لضمان حصول أفقر الناس في مصر على المياه وخدمات الصرف الصحي بتكاليف ميسورة؛

(ب) وضع إطار عمل لأداء الجهة التنظيمية، التي يجب أن تكون مستقلة تشغيلياً ومالياً؛

(ج) إجراء دراسة استقصائية تهدف إلى ضمان أن يكون لديها صورة شاملة للفئات التي ليس لديها إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولا سيما من يعيشون في الأحياء الفقيرة، بمن فيهم اللاجئون وملتمسو اللجوء، وكذلك سكان المناطق الريفية؛

(د) اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان ألا يواجه أحد مزيداً من العقبات في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، بسبب وضعه المتعلق بالحيازة. وينبغي في هذا الصدد أن تكرّس الحكومة اهتماماً على سبيل الأولوية للخطط والسياسات الرامية إلى تحسين البنية التحتية في مجال المياه والصرف الصحي في العشوائيات، وأن تنظر في إقامة شراكات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل وضع وتنفيذ حلول تتيح توفير المياه وخدمات الصرف الصحي للسكان الذين ليست لديهم حيازة مأمونة، وأن تنظر كذلك في توسيع نطاق ولاية اليونيسيف، وغيرها من الجهات المانحة الرئيسية، في البلد لكي تشمل العمل أيضا في العشوائيات؛

(هـ) اعتماد تشريع يضمن الحق في الحصول على المعلومات، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وينبغي أن يضمن هذا التشريع إمكانية حصول الجميع على معلومات، في شكل يسهل الاطلاع عليه، عن حقوقهم المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك سبل الانتصاف وآليات الشكوى المتاحة لهم في حالة وجود مشاكل. كما ينبغي أن ينص هذا التشريع تحديداً على إتاحة المعلومات باللغات التي يتحدثها السكان المعنيون، وأن تكون في شكل يسهل الاطلاع عليه؛

(و) عقد دورات تدريبية وتثقيفية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، من أجل تعريف الناس بحقوقهم ورعاية ثقافة حقوق الإنسان في البلد؛

(ز) اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل ضمان تعزيز استمرارية الإمداد بالمياه، كي لا يضطر الناس إلى اللجوء إلى حلول بديلة غير قانونية، كما ينبغي توسيع نطاق الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة التسرب في شبكات المياه وتوعية الجمهور بمخاطر الإسراف في استهلاك المياه؛

(ح) ضمان اختبار جودة المياه بشكل منتظم، امتثالاً لمعايير منظمة الصحة العالمية، مع مراعاة التأثيرات الصحية في الأجل الطويل؛

(ط) تنفيذ استراتيجية خدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، بما في ذلك التأكيد على إيجاد حلول مستدامة منخفضة التكاليف لمشكلة الصرف الصحي في المناطق الريفية؛

(ي) ضمان ألا تلوث النواتج الفرعية للصرف الصحي البيئة العامة، واتخاذ ترتيبات لمعالجة مياه المجاري، كما ينبغي إنفاذ قوانين التلوث والقوانين التي تتطلب نقل محتويات خزانات المجارير غير الموصولة بالشبكة والخزانات الأخرى غير الموصولة في ذات الموقع إلى محطات معالجة مياه الصرف، وضمان قدرة هذه المحطات على معالجة مياه الصرف ومعالجتها بالفعل؛

(ك) النظر في تنفيذ هيكل تسعيرات جديد يراعي قدرة الناس على الدفع، ويضمن في الوقت نفسه إتاحة تسعيرات اجتماعية للفئات التي لا يمكنها الدفع. وينبغي في التسعيرات الاجتماعية أن تراعي ليس فقط التكلفة الشهرية لتقديم خدمات المياه والصرف الصحي ولكن أيضاً التكاليف الأخرى ذات الصلة؛

(ل) ضمان الشفافية في فواتير استهلاك المياه، بحيث تبين المبلغ الذي يدفعه الناس لكل جانب من جوانب الخدمة. كما يجب ضمان تركيب عدادات للمياه، أينما أمكن، ولا سيما في المباني الجديدة؛

(م) تكرار المبادرات، مثل مبادرة الصندوق الدائر المتعلق بمياه الشرب المأمونة، من أجل تمكين مزيد من الناس، ولا سيما محدودي الدخل، من توصيل المياه والمجاري إلى منازلهم. وينبغي أيضا مد نطاق الاستفادة من هذه الآليات للعشوائيات وإلى مزيد من المناطق الريفية؛

(ن) إنشاء آليات فعالة لتقديم الشكاوى، يمكن أن يستفيد منها الناس لتقديم شكاوى بشأن جودة المياه أو غير ذلك من جوانب الخدمة المقدمة وتلقي الرد عليها في الوقت المناسب. وفي هذا الصدد، ينبغي إبلاغ جميع مستعملي خدمات المياه والصرف الصحي بحقوقهم. وينبغي أن تتوافر لهذه الآليات القدرة على التوسط لتسوية المنازعات، كما ينبغي إتاحة سبل الانتصاف القضائية في حالة عدم التوصل إلى حل مُرْض؛

(س) ضمان حصول جميع الأفراد على معلومات عن خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة إليهم، بما في ذلك جودة المياه، وحالات الانقطاع المتوقعة في الإمداد بالمياه، ومسؤوليات وواجبات الجهة المقدمة للخدمة، والشواغل المتعلقة بالصحة؛

(ع) ضمان إتاحة الفرصة لكي يشارك الناس في وضع وتنفيذ ورصد مشاريع المياه والصرف الصحي. كما ينبغي توسيع نطاق جمعيات مستعملي المياه لكي تشمل بشكل منهجي مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، وذلك لضمان زيادة المشاركة من جانب مستعملي المياه في اتخاذ القرارات، ووضع السياسات، ورصد الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي؛

(ف) التوقيع والتصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الـــدولي الخـــاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛

(ص) تقديم جميع التقارير التي لم تقدم بعد إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، على النحو الذي تم الالتزام به في الاستعراض الدوري الشامل.